مكتب الأمم المتحدة لدى الكويت نظم ندوة افتراضية بعنوان «الابتكار هو طريق التميز نحو مجتمع مستدام»

شارك مكتب الأمم المتحدة لدى الكويت في ندوة افتراضية بعنوان «الابتكار هو طريق التميز نحو مجتمع مستدام» بالتعاون مع سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الاسكوا».

وقال مكتب الأمم المتحدة لدى الكويت في بيان صحفي أمس إن الندوة التي شارك فيها مركز «محمد بن راشد» للابتكار الحكومي ومركز «صباح الأحمد» للابتكار الكويتي شكلت فرصة لتبادل الخبرات حول كيفية تحفيز الابتكار في بيئة العمل ومناقشة أهمية إدخال ثقافة الابتكار في أماكن العمل ومناقشة كيفية جذب وتشجيع طلاب المدارس على الابتكار.

وأوضح البيان أنه في العصر الرقمي يلعب الابتكار دوره الرائد في التحول الاجتماعي والاقتصادي والبيئي نظرا لنمو الإنتاجية داخل القطاع يستلزم اعتماد تقنيات وممارسات إدارية جديدة تزيد من كفاءة الإنتاج ومن تم التأثير على تغيير السلوك بين المؤسسات والأفراد.

وذكر أن مفهوم الابتكار تسارع نموه بشكل كبير من خلال التكنولوجيا الرقمية الجذرية التي بدأت بعد إدخال شبكة الويب العالمية وأصبح التحول الرقمي للاقتصاد العالمي سريعا في العشرين عاما الماضية.

وقال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المنسق المقيم لدى دولة الكويت الدكتور طارق الشيخ وفق البيان إنه «على الرغم من أهمية الابتكار في المجتمع من المهم النظر الى مستوى الأداء فيما يتعلق بمؤشر الابتكار الذي صممته المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الويبو» - يعكس مؤشر الابتكار العالمي «GII 2021» أداء نظام الابتكار الإيكولوجي ل 132 اقتصادا ويتتبع أكثر اتجاهات الابتكار العالمية حداثة.

وأضاف الشيخ أن الكويت تحتل المرتبة 72 من بين 132 دولة في مؤشر الابتكار العالمي 2021 ما يدل على تحسن ترتيبها بستة مراكز مقارنة بتصنيفات عام 2020.

وأوضح أن الكويت تؤدي أداء جيدا بشكل خاص في الوصول الى الانترنت وتغطية شبكة الهاتف المحمول من الجيل الرابع «ركيزة التكنولوجيا» ومستخدمي الانترنت الفرديين «ركيزة الأشخاص».

ونقل البيان عن السفير الإماراتي لدى الكويت الدكتور مطر النيادي قوله إن «الابتكار أسلوب حياة اذ سعت الإمارات في السنوات الماضية جاهدة إلى الاستثمار بالابتكار كأولوية وطنية».

ولفت النيادي إلى سعي بلاده لأن تكون حاضنة للابتكار ولجهود المبتكرين وتحفز وتشد على أيديهم لاخراج ابداعاتهم في كل جوانب الحياة وتسعى لتطوير كل ما حولنا لهدف واحد فقط وهو تسهيل الخدمات والتغلب على التحديات التي تواجه المجتمع وتقديم الأفضل له».

بدورها قالت رئيسة وحدة الابتكار المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جنيفر كولفيلي بحسب البيان إنه مع وجود شبكة تضم أكثر من 115 بلدا تقوم مختبرات مسرعات البرنامج الإنمائي «UNDP Accelerator Labs» بتجربة وتنفيذ حلول إنمائية للنهوض بالتنمية المستدامة في البلدان التي تواجه تحديات إنمائية مختلفة.

ولفتت كولفيلي إلى أحدث الأمثلة على الدعم التقني الذي قدمه البرنامج الإنمائي من خلال الجمع بين حلول الابتكار والتنمية.

من ناحيتها قالت رئيسة قسم الابتكار في «الإسكوا» الدكتورة نبال إدلبي وفق البيان إن صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية للابتكار يعززان النظام الوطني للابتكار «أو النظام البيئي للابتكار» ويربطان الابتكار بالقطاع الإنتاجي ما سيعزز المجتمع القائم على المعرفة في الكويت وتدعم تحقيق رؤية «كويت جديدة 2035».

شعار الندوة

مجلس النشر العلمي يسوق 1220 نسخة من مطبوعات جامعة الكويت

جناح مجلس النشر العلمي في معرض الدوحة الدولي للكتاب

سعياً من مجلس النشر العلمي في إبراز مساهمة جامعة الكويت في الحياة العلمية والثقافية، وتأكيد دورها في دعم النشر العلمي، شارك مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في معرض الدوحة الدولي للكتاب في دورته الحادية والثلاثين التي عقدت في الفترة 13 - 2022/1/22، وذلك تلبية للدعوة الموجهة من وزارة الثقافة القطرية.

وتأتي مشاركة المجلس في هذا المعرض من واقع ممارسة جامعة الكويت لدورها الحضاري في دعم التظاهرات الثقافية من خلال المشاركة بإنتاجها العلمي، والتعريف بإصداراتها القيمة، كي تكون جسراً للتواصل مع الأشقاء والأصدقاء حاضراً ومستقبلاً، والاستجابة للإقبال الجماهيري الكبير لمطبوعاتها.

وقد افتتح المعرض برعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية القطري الشيخ خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني، وبحضور عدد من السفراء والمسؤولين، وحشد كبير من المثقفين والمهتمين بصناعة الكتاب ونشره.

وبلغ مجموع الدور المشاركة (430) دار نشر عربية وأجنبية، يمثلون (37) دولة، إضافة إلى برنامج ثقافي حافل تضمن ندوات ومحاضرات وورش عمل وأمسيات شعرية وقصصية .. هذا وقد مثل مجلس النشر العلمي في هذا المعرض كلاً من مشاعل العبدالله، وراوية مطر.

وكعادة كل المعارض التي يشارك فيها مجلس النشر العلمي، استقطب الجناح جمهور الزائرين، والذين ينتمون إلى شريحة الأكاديميين وأساتذة الجامعات وطلبتها، حيث أبدوا إعجابهم بالمستوى العلمي لمحتويات المجلات العلمية ومؤلفات لجنة التأليف والتعريب والنشر، التي سارعوا إلى اقتنائها بشكل ملحوظ، نفدت على إثره معظمها، الأمر الذي لاشك أنه يؤكد ثقة القارئ بها، ويعكس درجة الإقبال عليها.

وقد حقق جناح مجلس النشر العلمي رقماً جيداً في بيع المطبوعات، حيث أضحت الحصيلة تسويق 1220 نسخة، واستقطاب 30 مشتركا.

ولا شك أن هذه المشاركة أثمرت عن نتائج طيبة، حيث تم التعريف بمطبوعات جامعة الكويت، والتواصل مع الزائرين من باحثين مهتمين وقراء متابعين وشخصيات أكاديمية، بما يعزز حركة النشر العلمي ويوطد الصلات العلمية مع الغير، فضلاً عن إبراز دور جامعة الكويت كمؤسسة علمية ثقافية رائدة، تقوم بنشر إنتاجها العلمي خارج حدودها.

تتمات

الناصر .. ثقة

الخارجية. وأعلن رئيس المجلس مرزوق الغانم، أن الطلب الذي وقع عليه كل من النواب: خالد العتيبي وحمدان العازمي ومبارك الحجرف وفارس العتيبي وصالح المطيري ومرزوق الخليفة وأحمد العازمي ومهند الساير ومحمد المطير والصيفي الصيفي، سيتم التصويت عليه في جلسة خاصة الاربعاء المقبل 16 من فبراير الجاري.

واستعرض النائب شعيب المويزري خلال مرافعته المحاور الأربعة المتعلقة بالهدر وتبديد المال العام، ومخالفة القوانين والتخبط الإداري، وعدم حماية مصالح البلاد السياسية والأمنية والإخفاق في رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج، ومخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية.

وأوضح المويزري أنه فيما يتعلق بالمحور الأول فقد أكدت تقارير ديوان المحاسبة التعدي على المال العام في وزارتي الخارجية وشؤون مجلس الوزراء والجهات التابعة للوزير.

واعتبر أن وزارة الخارجية تتعمد عدم التعامل مع الديوان ولا تمكنه من أداء مهامه وأن بعض البعثات الدبلوماسية لا تقدم أي معلومات لديوان المحاسبة، مشيرا إلى إبداء لجنة الميزانيات ملاحظات بشأن عدم وجود أي مستندات أو وثائق تخص الأموال التي تصرفها تلك البعثات.

واستغرب المويزري رد وزارة الخارجية على مطالب ديوان المحاسبة بخصوص فواتير الضيافة، بأن الضيافات كثيرة ولا يستطيعون حصر أو توفير فواتيرها، رغم المبالغ الكبيرة المصروفة على هذا البند.

وأكد أن الوزارة لم تستفد من مبنى الوفد الدائم بنيويورك ويتم دفع مبالغ تقارب مليونا و883 ألف دولار إيجارات ومصروفات أخرى بما يعادل نصف مليون دينار من دون الاستفادة منه.

أضاف أن محور التعدي على المال العام تم وضعه نتيجة عدم وجود ضوابط للصرف في الوزارة والبعثات الدبلوماسية، ومن بينها عدم فرض غرامات على مقاولي الصيانة وإعادة تأهيل مباني السفارات في عدد من الدول رغم عدم وفائهم ببنود العقود المبرمة معهم.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني والمتعلق بمخالفة القوانين والتخبط الإداري قال المويزري إن «وزير الخارجية سحب قرار الندب رغم أن الندب ينهى ولا يسحب وهذه مخالفة صريحة للقانون يتحملها الوزير».

وأشار إلى أن هناك قرارات لتنقلات الوزارة تتضمن كشوفاً بأسماء المتنقلين ثم تتفاجأ بإلغاء تلك القرارات، متسائلاً لماذا لا تتخذ الوزارة القرارات الصحيحة؟

وأوضح أنه وفقاً للقانون فإن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية يجب أن يتم استقطاع نسبة 25% من أرباحه لصالح مؤسسة الرعاية السكنية، متسائلاً متى آخر مرة قام صندوق التنمية بتحويل المبلغ المخصص للرعاية السكنية؟

وانتقد الموزيري «التوسع الدائم في المنح الخارجية بينما الداخل الكويتي بحاجة إلى توفير وظائف وإصلاح الطرق والارتقاء بجودة الخدمات».

وفيما يخص محور عدم حماية مصالح البلاد السياسية والأمنية والإخفاق في رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج، قال الموزيري إن هناك قصورا في رعاية مصالح المواطنين في الخارج، مستشهدا بقضية اختفاء مواطن منذ 15 سنة في رومانيا، ومواجهة مواطنين أزمات في الخارج لم تتعامل معها السفارات الكويتية بالشكل المطلوب.

وأشار إلى أن الوفود الدبلوماسية البرلمانية تلتمس العديد من المشكلات التي تواجه المواطنين والطلبة من دون قيام وزارة الخارجية بدورها تجاه تلك المشكلات.

وأكد الموزيري «مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية وإخفاق الوزير المستجوَب في أداء واجباته كونه وزير خارجية دولة الكويت، وثقته بأن استجوابه للوزير دستوري».

من جهته أكد وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد، أن «محاور الاستجواب الموجه إليه تفتقد إلى وقائع ومخالفات محددة وتضمنت مجموعة تساؤلات على شكل محاور»، مشددا في الوقت ذاته على تحمله للمسؤولية وتقديره الكامل للممارسة الديمقراطية العريقة لدولة الكويت.

وأوضح وزير الخارجية في كلمته، عقب انتهاء النائب المستجوب شعيب الموزيري من مرافعته، أن المجلس التأسيسي حذر منذ 60 عاما من عدم تضمين محاور الاستجواب كل منها على حدة لوقائع محددة، وذلك لتمكين ممثلي الأمة - النواب - من إصدار حكمهم في المساءلة السياسية ممثلة بالاستجواب، لاسيما أن مضابط المجلس التأسيسي «تحذر من المباغتة التي لا تليق في عمل جوهر الدولة الدستورية في الكويت».

وأوضح أن النائب المستجوب لم يحدد صور ووقائع الهدر وتبديد المال العام في وزارة الخارجية ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ولذلك لا يوجد ما يمكن تقديمه من توضيحات، استنادا إلى قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

وذكر أن الهدر وتبديد المال العام لا يجوز استخدامهما كمصطلحات ونعوت، بل هي مفاهيم لها تبعات كبيرة للغاية، مؤكدا عبر بيانات استعرضها خلال المرافعة، تمكينه ديوان المحاسبة من ممارسة مهامه وحرص وجدية وزارة الخارجية على التعاون فيما يطلبه الديوان والجهات الرقابية الأخرى من مستندات.

وشدد على عدم التواني في المحاسبة تجاه أي تجاوزات، موضحا أنه لابد من توافر الظرفين القانوني والمكاني وما ذكره النائب المستجوب من أمور تشكل جريمة فعلية تستوجب عليه التبليغ عنها فورا.

وبشأن ما أشار إليه النائب المستجوب عن مشروع بناء مجمع للبعثة الدبلوماسية الكويتية في بروناي، أوضح وزير الخارجية ان الوزارة قامت بتحديد أوجه الإخلال التي قام بها مقاول المشروع، كما قامت بتسييل كفالة المقاول البنكي، مبينا أن العقد تم توقيعه في عام 2016 وتوليه لمهام منصبه في الوزارة بدأ في عام 2019.

أضاف أن المحور الثاني للاستجواب وهو «مخالفة القوانين والتخبط الإداري في وزارة الخارجية، ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء والجهات التابعة للوزير المستجوب»، لم يتضمن أيضا مخالفات محددة.

وتساءل «لماذا لم يوجه النائب المستجوب أي سؤال برلماني فور علمه بأي مخالفة، من حيث الشكل والاجراء المتبع»، مؤكدا في الوقت ذاته الحرص على متابعة وحل بعض القضايا الفردية.

وأشار إلى أن «النائب ذكر بعض الوقائع الفردية تتعامل معها الوزارة بشكل يومي باعتباره واجبا أصيلا لنا في خدمة أهل الكويت، وخلال أزمة كورونا تمت إعادة 12 ألف كويتي في طائرات كانت تجوب العالم، وكانت بمثابة فزعه كويتية».

وعن حادثة اختفاء رجل الأعمال الكويتي محمد البغلي في رومانيا، قال الوزير إنه «لن يرف لنا جفن إلا بالمعالجة الحثيثة لهذا الأمر، وسيتوجه وفد أمني إلى رومانيا في شهر مارس المقبل لمعاينة أمور تلك القضية».

وأكد أن في رده على المحور الثالث من الاستجواب حرص وزارة الخارجية، ممثلة ببعثاتها الدبلوماسية على رعاية مصالح الكويتيين في الخارج، وذلك «يعد واجبا وحقا ومسؤولية وشرفا له وللعاملين بوزارة الخارجية، ورغم ذلك مقصرون».

وعن المحور الرابع المتعلق بـ «مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية»، قال الوزير إن المعاهدات والاتفاقيات الدولية لدولة الكويت منذ عام 1961 عددها 75 اتفاقية خليجية و127 اتفاقية عربية و29 اتفاقية إسلامية و299 اتفاقية دولية و2086 اتفاقية ثنائية مع 191 دولة بمجموع 2616 اتفاقية، متسائلا «ما هي الاتفاقية التي تم خرقها وفق الظرف الزمني والقانوني».

وأعرب عن التقدير للنائب الموزري على تقديمه للاستجواب، لإتاحة الفرصة للرد على التساؤلات وتبيان جهود وزارة الخارجية وإنجازاتها.

وخلال تعقيبه على مداخلة الموزري التي تلت المناقشة، أكد وزير الخارجية أن النائب مقدم الاستجواب شعيب الموزري «لم يحدد في مناقشته للاستجواب المسؤولية القانونية، تجاه المعلومات التي وردت في محاور الاستجواب».

واعتبر الناصر أن ما ذكره النائب المستجوب «كلام مرسل ومعلومات لعلها تشكل وقائع»، لكن لم يتم إيضاحها وتحديد الظرف المكاني والظرف الزماني لها.

وبين أن وزارة الخارجية دعت فريق التدقيق بديوان المحاسبة، للاطلاع على كل التقارير وفحصها، مشيرا إلى أنه تم تزويد الديوان بالبيانات الخاصة بالسفارات والأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وأكدت مصادر نيابية أن الوزير الناصر يحظى بتأييد نيابي كبير، تقديرا لتفنيده استجوابه بكفاءة عالية، مشددة على أنه سيحصل بالتأكيد على ثقة المجلس.

نواب: الاستجواب

هذه المخاوف عبر عنها النائب عبد الله الطريجي، حين تحدث معارضا للاستجواب، خلال جلسة مجلس الأمة أمس، محذرا من أن «المواطن ضحى بحياته في ظل كورونا لاختيار نوابه، لكن القاعة أصبحت قاعة تصفية حسابات».

وقال الطريجي متوجها بحديثه لوزير الخارجية: يجب أن تفتخر لأنه تم تكريمك ومنحت وساما لم يمنح لأحد من قبلك، فضلا عن كلام صاحب السمو عن دورك، وهذا وسام شرف لك ولأسرتك.

أضاف: «الموزري من زمان حاط في باله يقدم استجواب لوزير الخارجية»، واعتبره وزيرا مؤزما وقدم استجوابه الأول من محور واحد»، متابعا: «الأخ شعيب لم يقدم وقائع أو مستندات، وأذكر ما قاله عند استجواب وزير الدفاع من انه «الأسبوع الجاي إن شاء الله وزير الخارجية»... وهذا يعني أن الأمور مبيتة».

وتابع: «الأخ شعيب خلط بين الملاحظة والمخالفة بعد استعراض تقرير ديوان المحاسبة»، مشيرا الى أن «الديوان يتبع مجلس الأمة ولديه نظام أساسي يعمل به، ومتى ما رأى إضرارا بالمال العام يتخذ إجراءات بحق الوزير والوزارة»، مبينا أن «من يفصل في ملاحظات ديوان المحاسبة هو إجراء الديوان، وهو قد أحال عددا من الجهات الى المحاكمات التأديبية عن المخالفات المالية، ووزارة الخارجية ليست ضمنهم».

وفيما يخص موضوع الأسر الكويتية بالخارج، فإن وزير الخارجية والسفراء عليهم مسؤوليات ولكن نحن كيف نعلم بتقصير السفارة بالخارج!! ولكل دولة قوانينها ووزير الخارجية لا يمكنه التدخل في شؤون الدول الأخرى.

وأكد الطريجي أن «أداة الاستجواب وضعت للتقويم والإصلاح.. وأنا ألاحظ في الفترة الأخيرة أن الاستجوابات تقدم للابتزاز والمصالح «أنا ابي شي من الوزير أصعده المنصة»».

وقال: «مع احترامي للوزراء بعضهم لديهم ملاحظات أكثر من وزير الخارجية ليش ما تحاسبونهم .. هم ما يحاسبونهم لأنهم فاتحينها بحري، اليوم الاستجواب اللي طالبينه شيخ ورا شيخ، في مخطط مدروس نضرب الشيوخ حتى يحل مجلس الأمة».

من جهته تحدث النائب خالد العتيبي مؤيدا للاستجواب، وقال إن ردود الوزير على محاور الاستجواب ضعيفة وتأكيد الوزير على الاهتمام بالرعايا الكويتيين في الخارج مجرد حبر علي ورق، لأن هناك الكثير من السفارات تتقاعس مع الكويتيين في الخارج، كما أن هناك سفارات خليجيه تتدخل لرعايا الكويت.

أضاف العتيبي: إن بعض السفارات تقوم بالتمييز بين الكويتيين وهذه مشكله أزلية يجب حلها، مشيرا إلى أن أي مشكلة للمواطنين في الخارج تستوجب تحركا جادا من الوزارة، منتقدا إتمام التحويلات المالية دائما تحت بند تحويلات سرية من دون معرفة أوجه الصرف.

ولفت إلى أن الكويت من أكثر الدول التزاما في دفع اشتراكات الهيئات الدولية لكنها الأقل في التمثيل بهذه المنظمات.

السعيد شكل

من الأمراض والتعامل معها وإجراء البحوث.

وأشارت الى أن المركز يستهدف أيضا تقديم المعلومات الصحية التي تحمي البلاد من التهديدات الصحية الناتجة عن الأمراض سواء الوبائية المعدية أو الأمراض المزمنة غير المعدية وتعزيز سبل المراقبة، بما يتيح بناء جميع قرارات الصحة من خلال أفضل البيانات العلمية.

وأوضحت أن اللجنة التي تضم نخبة من المختصين في مختلف المجالات ذات الصلة، ستبدأ مباشرة أعمالها من تاريخ تشكيلها على أن ترفع للوزير خطة متكاملة لإنشاء المركز وما تنتهي إليه من دارسات وتوصيات.

القوى العاملة

«3» يفيد بعدم توقيع أصحاب العمل على أي إقرار أو عقود غير الصادرة والمعتمدة من الهيئة.

وأوضحت المزيد أن التعميم يفيد أيضا بعدم طلب شهادة راتب أو بيانات أصحاب العمل الخاصة لأي سبب، إضافة إلى عدم استلام العمالة المنزلية المودعة لدى السفارات، إلا بعد موافقة إدارة تنظيم استقدام العمالة المنزلية كتابيا مع ذكر الأسباب.

وأشارت إلى أن التعميم يشدد على ضرورة الاتصال بالإدارة المعنية في حال نشوب نزاع بين أصحاب العمل والعامل لاتباع الطرق القانونية اللازمة.

وأكدت التزام الهيئة بإجراءات قرار وزارة التجارة والصناعة الصادر بشأن تنظيم كلفة استقدام العمالة المنزلية، لافتة إلى أن في حال مخالفة ما تم ذكره بهذا التعميم سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية وتطبيق العقوبات الواردة في القانون «68/2015» واللوائح التابعة له.

إسرائيل تغتال

ما أدى لاستشهادهم.

أضافت المصادر أنّ عملية الاغتيال نفذت بمساندة قوات من جيش الاحتلال كانت تستقل سيارات مدنية، وبمساندة طائرات استطلاع.

ووفق المصادر، فإنّ شهداء نابلس هم: أشرف المبسلط، وأدهم مبروك، ومحمد الدخيل، وهم مطلوبون لقوات الاحتلال.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية نقلا عن مصادر في الأمن الإسرائيلي، إنّ شهداء عملية نابلس كانوا ينتمون إلى «كتائب شهداء الأقصى»، مدعية تنفيذهم عدة عمليات إطلاق نار باتجاه الجنود الإسرائيليين في الضفة، خلال الشهر الأخير.

وأشار موقع «يديعوت أحرنوت» إلى أنّ «وحدة مكافحة الإرهاب» هي التي نفذت عملية الاغتيال بعد إطلاقها النار على مركبة كان يستقلها الشبان الثلاثة، موضحة أنّ عناصر الوحدة أمطروا المركبة بعشرات الأعيرة النارية التي اخترقت زجاج السيارة الأمامي.

وقالت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إنّ عملية الاغتيال تمت بعد رصد استخباراتي وعملياتي مشترك لجهاز المخابرات الإسرائيلية «الشاباك»، و«وحدة مكافحة الإرهاب» في الشرطة وجنود من الجيش الإسرائيلي.

وقد نعت «الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين»، «شهداء نابلس الأبطال الذين اغتالهم الاحتلال أمس، بعد أن أذاقوه الويلات من خلال عملياتهم البطولية».

وقالت الجبهة، إنّ «حالة العجز العربيّة والدوليّة والدعم والحماية التي توفرها الإدارة الأميركية للاحتلال، وتردّد قيادة السلطة غير المفهوم والمستغرب في الذهاب للمؤسّسات الدوليّة لإخضاع الاحتلال للمُحاسبة أمام المحاكم الجنائيّة الدوليّة على هذه الجرائم، أدى إلى تصاعد جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني».

ماكرون: بوتين

الأوضاع أو حصول تصعيد لا تحمد عقباه».

في المقابل، لا تزال موسكو غير راضية تماما عن مواقف الغرب بشأن تلك القضية التي تثير خلافات كبيرة منذ أشهر بين الطرفين.

وأمس أيضا جدد المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، قوله إن بلاده لا ترى الغرب مستعدا للاهتمام بمخاوف روسيا، ولا يزال موضوع الضمانات الأمنية مفتوحًا وغير محسوم. وقال: «حتى الآن لا نلمس طرقا حقيقية لحل مسألة الضمانات الأمنية».

أما في ما يتعلق بوجود القوات الروسية في بيلاروسيا، فأكد بيسكوف أنها ستغادر بعد نهاية التدريبات، قائلا «ولم يكن هناك حديث أصلا عن بقائها على الأراضي البيلاروسية في الأساس».

يذكر أن بوتين الذي التقى أمس نظيره الفرنسي في موسكو لنزع فتيل الأزمة الأوكرانية، ندد مجددا برفض الدول الغربية الموافقة على شرطه وقف توسع حلف شمال الأطلسي شرقا وسحب جنوده ومنشآته العسكرية من أوروبا الشرقية، نافيا في الوقت عينه أن يكون هدد أوكرانيا.

تونس: تنديد

وفي آخر ردود الفعل الدولية، أعرب سفراء دول غربية وآسيوية والاتحاد الأوروبي لدى تونس عن «قلقهم البالغ» إزاء إعلان الرئيس التونسي نيته حل المجلس الأعلى للقضاء.

جاء ذلك في بيان مشترك عن البعثات الدبلوماسية لكل من كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ونشر عبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقال السفراء في بيانهم إنه «يساورهم قلق بالغ إزاء ما أعلنه (سعيّد) من نيّة لحل المجلس الأعلى للقضاء من جانب واحد»، وتابعوا «هذا المجلس الذي تتمثل مهمته في ضمان حسن سير القضاء واحترام استقلاليته».

وفي وقت سابق، حثّت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه الرئيس التونسي على إعادة العمل بمجلس القضاء الأعلى، ورأت أن حله انتهاك واضح لالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأضافت باشليه أن حل المجلس شكّل تدهورا بارزا في الاتجاه الخاطئ، وأنه سيقوض سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء بشكل خطير.

ودعت باشليه إلى بذل المزيد من الجهود لكي تتماشى تشريعات قطاع العدالة وإجراءاته وممارساته في تونس مع المعايير الدولية.

ونقلت وكالة رويترز عن مجموعة الدول السبع «نعبر عن قلقنا البالغ من نية الرئيس التونسي حل المجلس الأعلى للقضاء»، مؤكدة أن «القضاء المستقل والفصل بين السلطات ضروريان لحسن سير منظومة ديمقراطية في تونس»، وقال الاتحاد الأوروبي إنه يتابع بقلق تطوّر الوضع في تونس، بما في ذلك ما أعلنه رئيس الجمهورية أخيرا من حلّ المجلس الأعلى للقضاء.

تفاؤل حذر

والولايات المتحدة، عادوا الى فيينا بعد استراحة قصيرة قضوها في عواصم بلدانهم للتشاور.

وستكون الاجتماعات الثنائية ومتعددة الاطراف على مستوى نواب وزراء الخارجية المديرين السياسيين إضافة الى الخبراء الفنيين بانتظار عقد جلسة عامة موسعة للجنة العمل المشتركة في وقت لاحق من الأسبوع الجاري.

وتوقع محللون أن يشهد الشهر الجاري اتفاقا وشيكا بعد «قرارات سياسية» بشأن العودة إلى الاتفاق النووي الموقع عام 2015 بعد أن دخلت المفاوضات المرحلة النهائية.

وتعد مسألة رفع العقوبات والمطالبات بضمانات من أبرز العقبات التي حالت حتى الآن دون التوصل إلى توافق بين المجتمعين في العاصمة النمساوية على مدى الجولات السابقة.